

بيان رقم 2025/31

اجتمع مجلس الوزراء اليوم الخميس 30 أكتوبر 2025، تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية.

وقد درس المجلس وصادق على مشروع قانون يتضمن قانون المالية لسنة 2026

يحمل مشروع قانون المالية لسنة 2026 دلالة خاصة ورمزية عالية في مسارات تطور إدارة المالية العامة في بلادنا. فهو يمثل أول ميزانية تُعدُّ بالكامل وفق مقاربة ميزانية البرامج، وذلك انسجاماً مع أحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2018.

يشكل تنفيذ ميزانية البرامج قطيعة حاسمة مع النظام القديم لإعداد الميزانية على أساس الطبيعة الاقتصادية، الذي كان يتميز بهيمنة الطابع الإداري وضعف وضوح النتائج المنتظرة. وهكذا، يُدشّن مشروع قانون المالية لسنة 2026 مرحلة جديدة تقوم على الفعالية والشفافية والمساءلة باعتبارها الركائز الأساسية للعمل العمومي.

وفي هذا الإطار، أصبح هيكل ميزانية الدولة يتكون من 108 برامج و24 مخصص، حيث يَتميز كل برنامج بأهداف واضحة وقابلة للقياس. وتجسّد هذه البرامج بشكل عملي الأولويات الوطنية المستمدة من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المعنون بـ«طموحي للوطن»، كما ورد في السياسة العامة للحكومة وإستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات القطاعية.

وتتميز إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 باعتماد عملية تحكيم ميزانوي تقوم على الأداء، وهو خيار يعكس الإرادة في تخصيص الموارد بشكل أمثل، مع مراعاة ليس فقط الاحتياجات التي تعبر عنها القطاعات الوزارية، بل أيضاً النتائج المنتظرة ومساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يعد تخصيص الاعتمادات المالية مجرد امتداد ميكانيكي للاعتمادات السابقة، بل أصبح يتم في إطار حوار للأداء يهدف إلى تعزيز الانضباط الميزانوي وإبراز أثر السياسات العمومية.

ولأول مرة، تم إثراء مشروع قانون المالية لسنة 2026 بملاحق تضم مشاريع الأداء السنوية التي أعدتها مختلف القطاعات الوزارية. وتتضمن هذه المشاريع:

- الاستراتيجيات القطاعية والبرامجية التي تعتمدها الوزارات؛
- الأهداف التشغيلية المترتبة عليها؛
- ومؤشرات الأداء التي تُمكن من تقييم مستوى تحقيق النتائج لاحقاً.

ويُعد هذا التطور المنهجي نقلة نوعية في حوكمة المالية العامة، إذ يُقَرَّب العمل العمومي من ثقافة التقييم، ويُرسِّخ العلاقة المباشرة بين الوسائل المسخَّرة والنتائج المحققة.

كما يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في إطار التناسق التام مع الإطار العام للنفقات متوسطة المدى كما هو مبين في وثيقة برمجة الميزانية متوسطة المدى 2026-2028 ويضمن هذا الترابط استدامة المالية العامة ويكفل في الوقت ذاته التوافق بين البرمجة الميزانية القطاعية والمسار الاقتصادي والميزانوي الكلي للدولة.

من خلال هذا الإصلاح، تنضم بلادنا إلى ركب الدول التي تمكنت من الانتقال إلى الميزانية حسب البرامج. وقد أثبتت التجارب الدولية أن هذا النهج يتيح:

- مزيداً من الكفاءة في الإنفاق العام، من خلال مواءمة الاعتمادات مع نتائج محددة بوضوح؛
- مزيداً من الشفافية، بفضل عرض الأهداف والمؤشرات أمام البرلمان والرأي العام؛
- تعزيز مسؤولية المسيرين العموميين؛
- مصداقية أكبر للسياسة الميزانية، سواء تجاه المواطنين أو الشركاء الفنيين والماليين.

من المتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى 128,79 مليار أوقية سنة 2026، مقابل 116,96 مليار أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2025، أي زيادة قدرها 11,83 مليار أوقية (+10,11%) ويعكس هذا التحسن تعزيز التعبئة الداخلية وتنويع مصادر الدخل.

وتصل النفقات الإجمالية والقروض الصافية إلى 132,18 مليار أوقية في مشروع قانون المالية لسنة 2026، مقابل 119,12 مليار أوقية في 2025، أي زيادة قدرها 13,06 مليار أوقية (+10,96%) وترجم هذه الزيادة إدارة صارمة للمالية العامة مع إعطاء الأولوية للاستثمار.

يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2026 ممارسة ميزانية صارمة ومرنة في آن واحد، تستبق التحولات في البيئة الاقتصادية، وتؤمن البرامج ذات الأولوية، وتُعزز الشفافية في التسيير العمومي. ويمثل هذا المشروع منعطفاً في اتجاه حوكمة مالية أكثر ديناميكية، قائمة على تحكيم ميزانوي فعال واستخدام أمثل للموارد المتاحة.

جدير بالذكر إلى أن نسبة النمو المتوقعة سنة 2026 تصل إلى 5,1% مقابل نسبة 4,1% سنة 2025

كما درس المجلس وصادق على مشروع المرسوم التالي:

- مشروع مرسوم يسمح للدولة باقتناء مساهمة في رأس مال شركة ذات مساهمة عمومية أقلية، تدعى "الشركة الوطنية للسكر".

يهدف مشروع المرسوم الحالي إلى السماح للوزير المكلف بالمالية باقتناء مساهمة، باسم الدولة في رأس مال شركة ذات مساهمة عمومية أقلية تدعى "الشركة الوطنية للسكر". لتمويل وتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة مجمع زراعي صناعي لإنتاج السكر، وذلك لاستغلال الإمكانيات المتاحة لزراعة قصب السكر في منطقة فم لكليته

وقدم وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج بيانا حول الوضع الدولي.

وقدم وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية بيانا عن الحالة في الداخل.

وأخيرا اتخذ المجلس الإجراءات الخصوصية التالية:

وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف

الأمانة العامة

- الأمين العام: محمد أحمد وعبد

وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ديوان الوزير

مكلفون بمهام

- الحسينو بام، حاصل على الدكتوراه في الرياضيات المطبقة والإحصاء
- عبد الله سيد أحمد ميمه، حاصل على شهادة سلك ثالث في تقنيات الاتصال
- أبنة عثمان سانغوت، حاصلة على شهادة السلك الثالث في إدارة الأعمال

وزارة المالية

ديوان الوزير

- مكلف بمهمة: محمد يحي الطالب أحمد الديده

المفتشية العامة للمالية

- مفتش عام للمالية، أعلى ولد التيس، المدير العام للضرائب سابقا

الإدارة المركزية

المديرية العامة للضرائب

- المدير العام: مختار السالم موني، المدير العام للوكالة الرقمية سابقا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمانة العامة

الأمين العام: محمد ولد ابلال، حاصل على شهادة ماستر 2 في الهندسة المعلوماتية

وزارة الطاقة والنفط

ديوان الوزير

- مكلف بمهمة: با الحاج عبدول

المؤسسات العمومية

الشركة الموريتانية للمحروقات

- المدير العام: محمد الأمين الرقاني

وزارة المعادن والصناعة

الأمانة العامة

- الأمين العام: مدو أبات الفيتاسي، حاصل على شهادة الماستر 2 في الجيولوجيا، رئيس مصلحة في المختبر الوطني للأشغال العامة سابقا

الإدارة المركزية

المديرية العامة للمعادن

- المدير العام: محمد أمحمد، مدير السجل المعدني سابقا

مديرية السجل المعدني

المدير: محمد محمد فال ميني، رئيس مصلحة الدراسات واليقظة التكنولوجية في مديرية الجيولوجيا والترقية المعدنية

وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية

المؤسسات العمومية

مؤسسة ميناء خليج الراحة

- المدير العام: جا مختار ملل، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء سابقا

مؤسسة سوق السمك بنواكشوط

- المدير العام: إدوم أحمد مزيد، مستشار مكلف بالإعلام بوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي سابقا

وزارة الزراعة والسيادة الغذائية

المؤسسات العمومية

الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال

المدير العام: أمادي ولد الطالب، أمين عام وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف سابقا

وزارة التنمية الحيوانية

الأمانة العامة

- الأمين العام: الدكتور احمد ولد علال

المؤسسات العمومية

شركة مسالخ نواكشوط

- المدير العام: محمد محفوظ ولد الكيحل

وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

المؤسسات العمومية

مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية

- المدير العام: السالك ولد جلال، مهندس إحصائي، محاسب في وزارة المالية سابقا

وزارة التجهيز والنقل

ديوان الوزير

مكلف بمهمة: انكيدي عبدولاي، المدير العام للوكالة الوطنية للطيران المدني سابقا.

المؤسسات العمومية

الوكالة الوطنية للطيران المدني

المدير العام: محمد ولد باب أحمد، المدير العام المساعد سابقا

المدير العام المساعد: امبودج اندودوري عليو، مدير السلامة في نفس الوكالة سابقا

وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان

ديوان الوزير

مكلف بمهمة : فاه الشيخ أحمد، حاصل على شهادة المتريز في الجغرافيا

المستشار القانوني: أحمد محمد أعلى أعمار، حاصل على شهادة المتريز في القانون

المؤسسات العمومية

الوكالة الموريتانية للأنباء

المدير العام : محمد تقي الله الأدهم